Al-Mukhtar Journal of Social Science 42 (1): 01-15, 2024
Doi: https://doi.org/10.54172/84zktf09

Research Article

Open Access

تعزيز دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي

الباحـــــث الاول[1]*: عمر حسين الصـــديق بوشـــعالة، القســـم، اســـم المنظمة، ليبيا

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلي تسليط الضوء علي تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين لما لها من آثار سلبية على جميع المستويات في الدولة، ولعل من بين الأسباب التي تدفع بالأشخاص إلى مثل هذه الممارسات ضعف القوانين والتشريعات من جهة، ومن جهة أخري ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وغياب مؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة، يعد إرساء الحكم الرشيد خاصة الشفافية وحكم القانون والمساءلة من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار ان الفساد هو أساس مشكلة الحكم، وفشل المؤسسات، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية. عموما فان تعزيز الحكم الرشيد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد الإداري والمالي ومكافحته.

الكلمات الدالة: الفساد الإداري، الفساد المالي، الحكم الرشيد، النزاهة، المساءلة.

***Corresponding author:** Omar Hussein Al-Siddiq Bouchaala, osbbht@gmail.com Department, Name of Organization, Benghazi, Libya

Second Author: Name, E-mail addresses: example@example.com Department Name, Name of Organization, City, Country.

Received: 02/04/2024

Accepted: 20/05/2024

Publish online: 03/06/2024

Enhancing the role of good governance to reduce the spread of administrative and financial corruption

Abstract: This study aims to shed light on the prevalence of the phenomenon of administrative and financial corruption, which has become of interest to researchers because of its negative effects on all levels in the country. Religious and moral, and the absence of indicators of integrity, transparency and accountability. The establishment of good governance, especially transparency, the rule of law and accountability, is among the most important anti-corruption strategies, given that corruption is the basis of the problem of governance, the failure of institutions, and a sign of the inability to manage society through balanced systems of checks and balances. social, economic, political and judicial. In general, the promotion of good governance is a mechanism for preventing and combating administrative and financial corruption.

Keywords: administrative corruption, financial corruption, good governance, integrity, accountability.

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة الدراسة

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات، وهي ظاهرة قديمة حديثة في نفس الوقت، ووجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات، وفي كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتعلمة والأمية، والدول المتقدمة والنامية والأقل نموا. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية، وخاصة في مؤسساتها الحكومية، ويمثل سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها، لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة ، وقد ناضلت الكثير من الحكومات والدول الحديثة للتخلص منها، لأنها تقف عقبة في سبيل التقدم و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والتطور السليم لتلك المجتمعات، وإن تفشيها في مؤسسات الدولة يعتبر من أشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث إنه يظهر في استغلال السلطة لأغراض شخصية و خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وينتج عنه آثاراً سيئةً وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحـة أشخاص و مصالح ذاتية. (العامري، 2012م)

وتعتبر ليبيا من بين الدول التي تتخبط في وحل الفساد مما جعله أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية، ولم ينفك الخطاب الرسمي بإلقاء الوعود بمحاربة الفساد وملاحقة المتورطين فيه، ولكن دون جدوى فاقتصرت حملات المكافحة على الاستغناء عن بعض الرموز في مؤسسات الدولة، كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي مما شكل اعترافا حكوميا ضمنيا وحتى علنياً بانتشار الفساد وتغلغله في مؤسسات الدولة، على الرغم من الترسانة القانونية المرصودة لمكافحة الظاهرة. (الشريحي و عبدالسلام ، 2018م)

أهمية الدراسة: ــ

تتبع أهمية الورقة مما يلي:

تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإدراك الدولة بضرورة وضع الآليات والاستراتيجيات الملائمة لاحتوائها والسيطرة عليها.

ومعرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الفساد وأشكاله وآليات مكافحته ليتم مراعاتها والاهتمام بها من قيل الأجهزة المختصة في رسم الخطط والسياسات المستقبلية لردع ظاهرة الفساد وتحسين آلياته ووضع استراتيجية فعالة للقضاء عليه.

أهداف الدراسة: ــ

تسعي الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1: ـ محاولة تقديم تفسير علمي لأسباب ومظاهر وإشكال الفساد الإداري والمالي.

2: ـ التعرف على تحليل ظاهرة الفساد من خلال مفاهيم شاملة للفساد الإداري والمالي التعرف على العلاقة بين الفساد والحكم الرشيد

3: . التعرف على كيفية الحد من تفشي ظاهرة الفساد

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي لتحليل هذه الظاهرة، واعتماده على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمعرفة أسباب الفساد اشكاله ومظاهره، ومفهوم وخصائص الحكم الرشيد، ودوره للحد من الظاهر.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من مصادقة ليبيا على مختلف المعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد محليا ودوليا، ولكن دون جدوى فليبيا تصنف من أكثر الدول التي تنغمس في الفساد دوليا وعربيا حسب المنظمة العالمية للشفافية، مما أدي اهتمام كبير بهده الظاهرة من قبل الجامعات والمراكز البحثية في ليبيا ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لمكافحة كل أشكال الفساد، وللإجابة عن هذه الإشكالية انطلقنا من فرضية مفادها: "**ماهي الأسباب الكامنة وراء الفساد الإداري والمالي في ليبيا؟ ماهي الآليات الممكن استخدامها لمكافحة الفساد** "؟

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤلات الاتية:

. ماهي الأسباب المؤدية إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وأنواعه ومظاهره؟

. ماهي الآليات التي يمكن استخدامها لمكافحة الفساد؟

. كيف يساهم الحكم الرشيد في الحد من الفساد الإداري والمالي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الورقة إلى أربعة مباحث وهي المبحث الأول مفهوم وأسباب الفساد المالي والإداري، والمبحث الثاني اشكال ومظاهرة الفساد الإداري المالي، أما المبحث الثالث مفهوم وخصائص الحكم الرشيد، المبحث الرابع أركان الحكم الرشيد ودوره للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري، وخاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأول: ــ مفهوم وأسباب الفساد المالي والإداري

المطلب الأول: ــ مفهوم الفساد

يثير مصطلح الفساد الكثير من الجدل والاختلاف المفاهيمي، فكل باحث يربطه بمجال وميدان بحثه، غير أن ما هو مؤكد ومتفق عليه الانتشار الكبير للفساد في القطاع العام، وهي مشكلة يصفها الكثير في مؤلفاته دون إعطائها حلولا ممكنة، خاصة الحلول السليمة علميا بحيث يمكن قياسها وصياغة خطط تنفيذها. (داود، 2004م)

يعتبر الفساد من أكثر الظواهر التي تعرف اختلافا في تحديد وضبط مفهومها بدقة، ويرجع ذلك أساسا إلى تعدد المجالات التي ينتشر فيها الفساد في المجتمعات، فهو ينتشر بقوة في المجال الاقتصادي والمعاملات المالية مما يجعل المختصين في هذا المجال يربطونه بالمعيار المادي ويحصرونه في الفساد الاقتصادي والمالي، وينتشر في الإدارات العمومية وهو ما يجعل المختصون في الإدارة يربطونه بالفساد الإداري، وينتشر في المجتمع ويعتبره المختصون في علم الاجتماع انتهاكا للمعايير الاجتماعية ومساسا بالقيم الأخلاقية، وأيضا

يعتبره رجال القانون بأنه خروج عن القوانين والأنظمة الرسمية، ويري رجال السياسة بأنه انحراف للنخبة السياسية عن القواعد والممارسة السياسية النزيهة وغيرها من المجالات الأخرى، كما تتعدد أشكاله ومظاهره بشكل يجعل من حصرها أمرا عسيرا، ومنه فان أي تعريف للفساد يجب أن يشمل كل هذه المجالات المهمة والأشكال الأساسية، ويمكن هنا أن نقدم تعريفا يتضمن أغلب تلك المجالات والأشكال الأساسية، ومنه فإن الفساد هو كل فعل أو نشاط يمس القيم والقوانين والنظم المعمول بها في كل المجالات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية، إن تسبب في ضرر للآخرين أو للمصلحة العامة مقابل تحقيق مصالح شخصية ضيقة، فكل فعل يتسبب في الإضرار بالمصلحة العامة يمكن أن نطلق عليه فسادا سواء من خلال فعل منحرف أو من خلال عدم الكفاءة في تأدية الوظيفة والتقصير. (Ngwube و Okoli، 2013)

المطلب الثاني: ــ أسباب الفساد المالي والإداري

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد:

أولا: الأسباب السياسية:

هناك العديد من الأسباب السياسية التي أدت إلى انتشار الفساد، وأبرزها ما يلي :

ضعف النظام السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة الفعلية في السلطة ومؤسسات الدولة وغياب الشفافية والرقابة، فالأنظمة الاستبدادية والتسلطية تساعد في انتشار الفساد بمختلف أشكاله (السياسي، الإداري، المالي..). ويكون النظام السياسي بدوره جزءاً من الفساد المستشري في البلد، وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي، وعدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات، وهناك عوامل أخرى تتعلق بضعف الرقابة داخل مؤسسات الدولة وغياب الشفافية وضعف نشاط مؤسسات المجتمع المدني يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها. (فضيل و شعيب، 2016م)

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

أن أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت الي تفشي الفساد الإداري والمالي ما يلي:

ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط في استخدام الموارد، وتشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية والإسراف في استخدام المال العام، تضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي وحرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، وضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل في داخل النظام السياسي، ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال الى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية، كل ذلك يؤدي الى تشجيع انتشار ظاهرة منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة والمساءلة، وانتهاك القوانين والأنظمة

والقواعد والتعليمات المالية النافذة التي تنظم وتحكم سير النشاط الإداري والمالي في المؤسسات الإدارية للدولة وكل هذه عوامل تساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي. (النصولي، 1998م)

ثالثا: ــ الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تلعب المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية دوراً كبيرا في تفشي ظاهرة الفساد وهي:

الولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني، كما تؤدي العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات القبلية الى انتشار هذه الظاهرة ولجوء المسئولين لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ومجاملتهم، وإعطاء أقارب المسئولين الكبار الوظائف العامة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة. كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الإدارية وجمود القوانين وعدم تطورها وعدم وضع الموظف الإداري المناسب في المكان المناسب، الى جانب ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى هذا الموظف والخضوع لشهوات النفس الأمارة بالسوء الى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي أكتسبها من التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه تلعب دوراً كبيراً في دفع هذا الموظف إلى أن يصبح أو لا يصبح الفساد جزء من سلوكه الإداري، كل هذه العوامل تؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد. (جونسون، 2009م)

المبحث الثاني أشكال ومظاهر الفساد الإداري المالي

المطلب الأول: ــ إشكال الفساد الإداري المالي

تنوعت وتعددت أشكال الفساد الإداري والمالي تبعا لتعدد أسبابه وهي على النحو الآتي:

الرشوة: وهي صورة واضحة للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع مادية، وهي من أكتر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا ولها تسميات متنوعة منها إكرامية أو مساعدة أو هدية والغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوة يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة.

ـــــ اختلاس الأموال العامة: وهي صورة من صور جرائم الفساد المالي والإداري ولها انعكاسات اقتصادية خطيرة تتمثل في كونها تبديدا لأموال وممتلكات المجتمع وتعتبر ضربا من ضروب خيانة

الأمانة للموظف الذي عهدت إليه الأموال العامة بحكم توليه الوظيفة العامة. ويعرف الاختلاس بأنه: الاستيلاء على شيء ذي قيمة اقتصادية من قبل من يتولى إدارة المحافظة على هذا الشيء. (عبود، 2010م)

ـــــ تهريب المال والاختلاس: ويكون تهريب المال بقيام المسؤولين بتهريب أموال عامة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها للخارج، والاختلاس هو خيانة الأمانة، ويقوم بها موظف عام حيث يدخل في ذمته مالاً بحكم وظيفته ترجع ملكيته للدولة، أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية.

ـــــ المحسوبية والمحاباة: تكون المحاباة والميل للأقارب والأصدقاء عند منح مناصب أو الترقيات أو منح أو زيادات أو غيرها، وما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد أفراد ومجتمعات أخرى، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجم عنها سوء التنظيم والتسيير الإداري. (مصطفي ، 2016م)

ـــــ **التزوير والغش: حيث** يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة، أو تزوير وثائق كالشهادات او النقود.

ـــــ **الاحتيال:** وهو اختراق الأنظمة القانونية وتجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة وتعود بالمضرة على المال العام والتنظيم الإداري كالتهرب الضريبي

ـــــ **الابتزاز:** يكون بالتهديد بالإضرار أو الإضرار الفعلي بشخص ما أو بممتلكاته او بسمعته أو بأحد أفراد عائلته، بهدف الحصول على الأموال أو الخدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني وعرف هذا الشكل انتشارا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة. (معابرة ، 2014م)

المطلب الثاني: ــ مظاهرة الفساد الإداري المالي

ومن أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي فيما ما يلي:

أولا: ــ غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد، والخروج عن القوانين، والتحيّز والتمييز بين الموظفين، وتدني معدّلات الرفاه الاجتماعي في الدول.

ثانيا: ــ شيوع البطالة، وقلة فرص العمل، وشبه انعدامها، وخاصة في الدول النامية، وغياب الرقابة والمتابعة والإشراف، وفي ظلّ ضعف تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد، ومكافحة كافّة أشكاله، وكذلك في ظل غياب الأجهزة الرقابية التي تشرف على سير الأعمال المختلفة وتمنع كافة الممارسات اللاأخلاقية. (محمد علي، 2003م)

ثالثا: ــ المحسوبية والواسطة، بحيث يشرع المسؤولون في المناصب المختلفة وخاصة العليا منها في توظيف المعارف والأصدقاء، مقابل تهميش الفئات الأخرى، وفي المقابل نجد تجاهلاً لكافّة الأسس، والمعايير الإدارية، والمهنيّة في الاختيار والتوظيف على أساس الخبرات، والكفاءات العلمية، والوظيفية المختلفة.

رابعا: ــ انتشار الرشوات والعمولات المباشرة مقابل قيام الأشخاص بوظائفهم وواجباتهم الرسميّة، بحيث تكون الرشوات على شكل مبالغ نقدية مدفوعة، أو مقابل خدمات مختلفة.

خامسا: ــ السيطرة على المال العام، والتحكم به حسب الرغبات والمصالح الشخصية، تخصيص الأراضي بالطرق المختلفة.

سادسا: ــ اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، وتسييره للصالح الشخصي، بدلاً من استثماره في سبيل تطويره العمل والنهوض به في القطاعات المختلفة.

سابعا: ــ التهرب من دفع الضرائب، والتلاعب في المستندات، والوثائق، والسندات، والأوراق المختلفة التي تثبت وجوب دفع مبالغ معينة مقابل القيام بالأعمال المختلفة للجهات الضريبية. (بركات، 2005م)

المبحث الثالث: ــ مفهوم وخصائص الحكم الرشيد

المطلب الأول: ــ مفهوم الحكم الرشيد:

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي أثارت جدلاً وخلافاً واضحاً حول تحديد مضمونها وتعريفها على نحو دقيق ومتفق عليه، وبهذا سنحاول التطرق لتعريفات الحكم الرشيد والتي من بينها:

يعرف **البنك الدولي** مفهوم الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني".

أما الحكم الرشيد من منظور **التنمية الإنسانية** فيُقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً.

وتعرف منظمة **الشفافية الدولية** الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها. (الشمري و الفتلى، 2011م)

أما تعريف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

أما تقرير **التنمية الإنسانية العربية** فقد عرفه بأنَ: "الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". (البابلي، 2018م)

المطلب الثاني: ــ خصائص الحكم الرشيد:

ومن خلال التعريفات السابقة يتبن لنا بأن الحكم الرشيد يتميز بالخصائص التالية:

- **حكم القانون:** بأن تتسم الاطر القانونية بالعدالة، وأن تطبق دون تحيز.

- **المشاركة:** بأن يكون لكل المواطنين رأى في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون أي تفرقة بينهم من أي نوع.
- **بناء التوافق:** ويكون التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.
- **الاستجابة:** بأن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.
- **الفعالية والكفاءة:** أي الاستغلال الأمثل للموارد من أجل نجاح المؤسسات في تلبية احتياجات المواطنين.
- **الشفافية:** من خلال التدفق الحر للمعلومات، وانفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها.
- **المساءلة:** ان يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير ومؤسسات الأطراف المعنية.
- **الرؤية الاستراتيجية:** بأن يمتلك القادة والأفراد منظوراً واسعاً للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها. (إمنصوران، 1996م)

المبحث الرابع أركان الحكم الرشيد ودوره للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري

المطلب الأول: ــ أركان الحكم الرشيد

يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسساتها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص أهم سمات تحقيق الحكم الراشد والتي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسة للحكم الراشد، وانطلاقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسة متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي:

أولا:ــ الدولة والسلطات المحلية :تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف و على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل وحماية حقوق المرأة وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني، بما يحقق أهداف المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد فالدولة وحدها هي الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (الحلو، 2012م)

أما السلطات المحلية، فهي تعمل أيضا على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو إشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات والأولويات التنموية عبر لجان المتابعة، كما يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني. (نوري ، 2020م)

ثانيا:ــ المجتمع المدني: يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق ادماج الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة و الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى الأنموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية إلى تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته. (شهيناز، 2014م)

ثالثا:ــ القطاع الخاص: من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دور هام في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة ، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، كما يمكن المواطنين من المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته، ولتجسيد الحكم الراشد لابد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس رشيد للتوجهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة عن طريق استغلال موارد الدولة وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الانتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة إلى حكم قادر. (القصاص، 2006م)

شكل رقم (1) أركان الحكم الرشيد

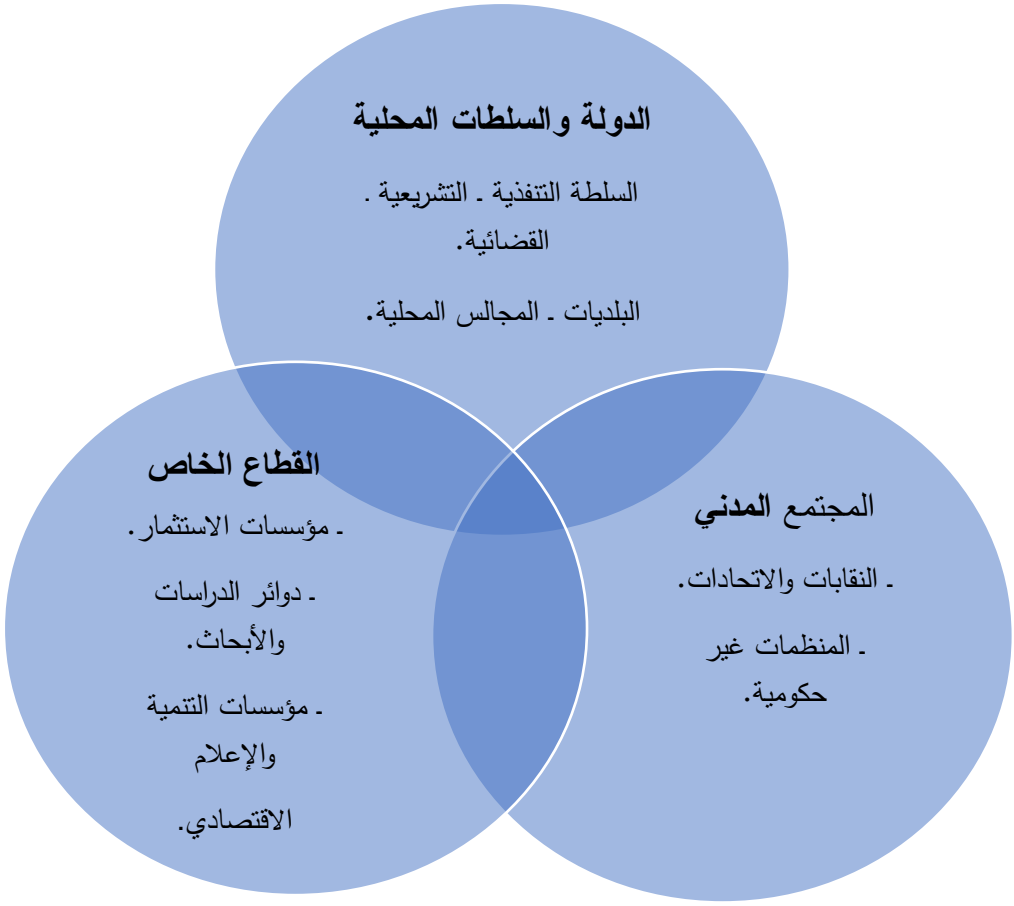

الشكل أعداد الباحث

فالحكم الراشد، إذن يرجع إلى مجموعة المؤسسات، والشبكات، والتعليمات، وتنظيم المعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي، للفاعلين العموميين والخواص والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي، وفي توجيهه، والقدرة على حكمه وعلى المقدرة بتزويد خدمات وضمان الشرعية. (عباسي، 2010م)

المطلب الثاني: ــ دور الحكم الرشيد للحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي

إن السيطرة على الفساد الإداري والمالي ومحاربته هو مسعى طويل الأجل يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة والإصلاح والشفافية التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم وآلياته التي تقلل من فرص الفساد، وفي هدا الصدد فقد طرح الحكم الراشد عدة آليات لمكافحة الفساد الإداري والمالي. (جورج ، 1999م) نذكر منها:

1: . اتخاد الإجراءات الرادعة لمنع انتشار الفساد والحد منه وتكوين رأي عام قوي داخل المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات الدعوة والمساندة لبناء قاعدة شعبية وتشكيل التحالفات لدعم ومساندة الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد. (السكرانة، 2011م)

2: . الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الاداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين والمسؤولين وترقيتهم، وزيادة رواتب الموظفين وتحسين مستوى المعيشة والعمل على أصلاح نظام الخدمة المدنية من خلال معالجة الأسباب المنشئة للفساد الفساد الإداري والمالي

3: . تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي لها الحق في الأشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي وتعزيز المساءلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز بسيادة القانون. (مقري ، 2005م)

4: . سن قوانين واضحة وصريحة وتنظيمات إدارية متطورة، وإنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها أرادة سياسية حازمة لمتابعة حالات الفساد الإداري والمالي.

5: . متابعة الموظفين الحكوميين ومساءلتهم واستجوابهم أمام رؤسائهم عن نتائج أعمالهم وان ويكون هؤلاء الرؤساء مسؤولين بدورهم أمام السلطة الأعلى منهم وفقاً للتسلسل الإداري.

6: . الإصلاح الاجتماعي وذلك بالعمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينة والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين.

7: . الإصلاح السياسي وذلك من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية والقابلية على للمحاسبة وأن يكون ملتزماً ومقتنعاً بمحاربة الفساد.

8: . العمل على أيجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه تنفذ أحكامه على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم وأن يحاسب كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة كما يحاسب صغارهم.

9: . إستخدام الأسلوب العلاجي والذي يعمل على تمكن منظمات المجتمع المدني المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة ممارسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد باستخدام آليات المساءلة والشفافية. (LANGLANDS و :and Other، 2005)

الخاتمة

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي واحدة من أهم الموضوعات التي لازالت تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين لما لها من تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، لذا فإن الفساد هو خروج الشيء عن طبيعته، ولعل أصدق مفهوم للفساد الإداري والمالي هو إساءة استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق منافع شخصية بعيدا عن مؤشرات النزاهة والشفافية وأخلاقيات المهنة، وكل هذا يعتبر عائقا أمام تحقيق التنمية التي تعتبر الشغل الشاغل للدولة. ومن بين الأسباب التي تؤدي إلي زيادة حدة الظاهرة هي غياب المساءلة والنزاهة والشفافية، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية وعدم فعاليتها بالشكل الذي يضمن عدم حدوث مثل هذه الممارسات. وتعتبر الرشوة والسرقة والاختلاسات وتهريب الأموال من بين مظاهر الفساد الشائعة والتي تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

إن الحكم الرشيد يعتبر مجموعة من القواعد والاسس الطموحة الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة والتي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وحسن استغلالها، والمتمثلة في الزاهة والشفافية

والمساءلة وحكم القانون ومشاركة المجتمع المدني من أنجع الوسائل التي تساهم في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه، من خلال وضع القوانين الرادعة لمجابهة كل الممارسات المخالفة.

إن الإصلاحات السياسية تسعي لإقامة حكم رشيد يقوم على مبادئ المحاسبة والمساءلة والشفافية والمشاركة في وضع البرامج ومراقبة تنفيذها، وتساهم في خلق بيئة أكثر تحفيزا على تخفيض معدل الفساد لأنها تزيد من استجابة البرامج السياسية والاقتصادية لرغبة أفراد المجتمع، ولهذا يجب العمل على الحد من الفساد ومكافحته في المجال السياسي من خلال خلق مؤسسات ديمقراطية جديدة تتميز بالشفافية والنزاهة.

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية

1: . يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر الآفات التي لازمت الحياة الإنسانية والتي اتفقت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريمه مهما كانت أسبابه وأشكاله.

2: . أن انتشار الفساد يؤدي الى تحويل الوظيفة من كونها تكليفاً قانونيا وأمانة وطنبة مقدسة السلعة بتم المتاجرة بها بيعاً وشراء بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية، ويؤدي الى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والمساواة وتكافؤ الفرص وضعف إحساس المواطن بالمواطنة.

3: . بلعب النظام السياسي دوراً كبيراً في معالجة ظاهرة الفساد وانتشارها من خلال إصدار قوانين صارمة لمنع الفساد الإداري والمالي والمسائلة الجدية للمفسدين.

4: . يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلاد في الوقت الذي كان من المفترض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

5: . يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف إحساس الأفراد بالمواطنة والانتماء إلى البلاد.

6: . أن الحكم الرشيد وصفه علاجية ذات آثار إيجابية في حالة ما تم تطبيق سياساته وتظافر جهود مكوناته من أجل الكم والنوع.

7: . أن العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الإداري والمالي علاقة عكسية، والحكم الرشيد جاء للسيطرة على آفة الفساد الإداري والمالي.

التوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي: .

1: . ضرورة وضع المناهج التربوية والتفافية المختلفة لإنشا ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدي لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث ان القانون ليس الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن يكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

2: . يجب العمل على تحسين الوضع الاقتصادي داخل الدولة، بحيث يتمكن الموظف من خلاله العيش حياة كريمة دون الحاجة إلى سلوك مسالك الفساد المختلفة، مع العمل على التنشئة الاجتماعية والسلوكية الجيدة القائمة على الأخلاق الحميدة والتي تنشئ جيلاً قوياً ولديه القدرة على حمل الرسالة.

3: . خلق رأي عام يرفض الفساد " دينياً وأخلاقياً" لأثاره السليبة في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والقبيلة إلى الأمة.

4: . مكافحة البطالة والتضخم وبوصفها (البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية.

5: . يجب إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمساءلة الجدية لهم.

6: . ضرورة الاختيار الصحيح للأشخاص الذين يتسمون بالنزاهة من هيئات الرقابة والمفتشين.

7: . العمل على تطوير قوانين مكافحة الفساد باستمرار، وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد، ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين.

8: . ضرورة نشر التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد الإداري والمالي، وعقد الندوات والمؤتمرات والدراسات التي تتناول هذه الظاهرة وكيفية الحماية منها والقضاء عليها.

المراجع

1. ابتسام محمد العامري. (2012م). ظاهرة الفساد السياسي" أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها". مجلة الكوفة، العدد 7، صفحة ص7.

2. أحمد فتحي الحلو. (2012م). دور تطبيق مبادي الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومة، رسالة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.

3. بلال خلف السكرانة. (2011م). الفساد الإداري (المجلد ط 2). الأردن: دار الوائل للنشر والتوزيع.

4. جورج مودي. (1999م). تكلفة الفساد، الإصلاح الاقتصادي. مجلة الشروق المجلد 21، العدد2،، صفحة ص 330.

5. حامد عباس محمد علي. (2003م). ظاهرة الفساد المالي والإداري و دورها في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد عام،. مجلة المحقق الحلي القانونية و السياسية، العدد 8046، صفحة ص 8.

6. خير الله داود. (2004م). الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها. المستقبل العربي، عدد 309، صفحة ص 69.

7. سهيلة إمنصوران. (1996م). الفساد المالي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتها بالنمو الاقتصادية: دراسة تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر كلية الاقتصاد قسم تحليل اقتصادي.

8. عادل محمد الشريحي ، و عبدالسلام محمد. (2018م). واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا الآثار وسبل مكافحته238. مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 1، العدد 2، ،، صفحة ص 238.

9. على سكر عبود. (2010م). تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، المجلد12، صفحة ص 122.
10. فضيل خان ، و توفيق محمد شعيب. (2016م). الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج. مجلة الحقوق والحريات، عدد 2، الصفحات ص ص 394- 296.
11. محمود محمد معابرة . (2014م). الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة بالقانون الإداري" (المجلد ط 4). عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
12. مروان محي الدين النصولي. (1998م). اثر الفساد في النمو الاقتصادي. المؤتمر العلمي الدولي لنقابة خبراء المحاسبة المجازيين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، (الصفحات ص ص 187-190). لبنان.
13. مصطفي كافي. (2016م). الأعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي (المجلد ط 1). عمان: دار حامد للنشر والتوزي.
14. مقري عبدالرزاق. (2005م). الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد. مجلة البصرة، صفحة ص 11.
15. مهدي محمد القصاص. (2006م). دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد. ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين (صفحة ص 3). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
16. ميخائيل جونسون. (2009م). فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح. (عبد الحكم أحمد ألحزامي، المترجمون) القاهرة: الدار الأكاديمية للعلوم.
17. نبيل البابلي. (2018م). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات. المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، صفحة ص 2.
18. نعمان عباسي. (سبتمبر, 2010م). أولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر. مجلة الباحث الاجتماعي، صفحة ص117.
19. نوري صابر. (2020م). الحكم الرشيد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق" دراسة قي واقع التجربة الجزائرية". الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
20. هاشم الشمري، و إيثار الفتلى. (2011م). الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية (المجلد ص 53). عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
21. ورشاني شهيناز. (2014م). الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح المجلية في الجزائر رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العوم السياسية.
22. ياسر خالد بركات. (2005م). الفساد الإداري " مفهومه وأسبابه ومظاهره.

:doi

https//annabaa.org

23- Ngwube Arinze ،Okoli Chuka .(2013) .The Role of The Economic Financial Crime Commission in The Fight Against Corruptin in Nigeria .Journal of Studies in Social Sciences, Vol 04, No 01 الصفحات ،pp 92-95.

24- Alan LANGLANDS ،and Other .:January, (2005).Good gouvernance standard, For Public services .The Independent Commission on Good Governance in Public services ،p05.